ذلك يأتي ضِمنًا وليس بالأصالة ، ومن هنا يمكن إدخاله ضمن أنواع المجاز [١] .

وطبيعة الدلالة في التشبيه تقتضي التعدُّد ، بمعنى وجود طرفين يعقد بينهما مشابهة على نحو ما ، ولكي تتحقق هذه الدلالة فلا بد من وجود علاقة جدلية بينهما ، أي أن تكون هناك موافقة ومخالَفة ، تجعل بينهما نوع ارتباط ، فإذا لم يتحقق ذلك بارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه ، زال التعدد ، ولم تبرز دلالة التشابه في الكلام ؛ ذلك أن تشبيه الشيء – كما يقول السكاكي [٢] – لا يكون إلا وصفًا له عن طريق مشاركته للمشبَّه به في أمر . ومنطق الدلالة يقتضي ألا يوصف الشيء بنفسه . وبالمثل أيضًا لو ارتفع التوافق بين الطرفين كلِّيًّة ، فإن دلالة المشابهة تمتنع أيضًا ، فمن المحتَّم وجود علاقات سَلْبٍ وإيجاب في آن واحد ، تتحرك من أحد الطرفين للآخر ، حتى يصير الأمر إلى وصف يكون دالا على النقيض : الاجتماع والافتراق. وإذن فلا مجال للقول بأن عنصر الانفصال والمفارقة هو أساس قيام الصورة التشبيهية ؛ لأن ذلك يقتضي التمايز المطلق بين الطرفين ، وهو ما يصعب فهمُه من كلام القدماء .

وليس أدل على ذلك من أنهم رأوا إمكانية تبادل طرفي التشبيه لمكانيهما في الصياغة والمعنى ، حتى يستحيل الأصلُ فَرْعًا ، والفرع أصلا ، وذلك قائم على الكثرة لا القِلَّة ، فترى « أنهم يشبهون الشيء بالشيء في حال ، ثم يعطفون على الثاني فيشبِّهونه بالأول ، فترى الشيء مشبَّهًا مرة ، ومشبَّهًا به أخرى . » [٣]

---

(١) ابن الأثير : المثل السائر، ج ٢ ، ص ٧١ .
(٢) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٤٢ .
(٣) الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص ١٧٧ .